نضال الشعب

الاثنين 2026/6/29 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (193)

فلسطين الغائبة

افتتاحية العدد

لم يكن الاتفاق الأميركي ـ الإيراني الأخير وانطلاق المفاوضات بين الجانبين بمشاركة الوسطاء بسويسرا، مجرد تفاهم تقني لوقف إطلاق النار، ولا تسوية عابرة بين خصمين اعتادا إدارة الصراع عبر الرسائل المتبادلة والاشتباك المحسوب أو عبر الوكلاء بالمنطقة، فالنص واضح لا لبس فيه «وقف فوري ودائم للعمليات العسكرية على جميع الجبهات، بما في ذلك لبنان» فتح الباب أمام تحوّل سياسي يتجاوز حدود الميدان، ويطال شكل التوازنات الإقليمية نفسها، ويعيد طرح سؤال جوهري عن الجبهة التي ما تزال تستثنى دائمًا من أي تهدئة حقيقية: فلسطين.

منذ اللحظة الأولى، بدا واضحاً أن إدراج لبنان في الاتفاق لم يكن تفصيلاً هامشياً، بل نتيجة إصرار إيراني على ربط الساحة اللبنانية بمسار المفاوضات مع الولايات المتحدة الامريكية وهو ما يعني إنهاء الفصل ما بين المسارات وهو ما سعى له في لبنان، وما يتمناه نتنياهو للاستفراد بلبنان واستمرار هدنة بدون وقف لإطلاق النار ما يتيح له فرصة لتوظيف الوضع بالانتخابات القادمة.

انعكس ذلك سريعاً على السلوك الأميركي تجاه إسرائيل، بعدما انتقلت واشنطن من موقع الدعم المطلق للهجوم الإسرائيلي إلى موقع الضغط العلني على حكومة الاحتلال، بما في ذلك الانتقادات الحادة التي وجّهت إلى القيادة الإسرائيلية من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونائبه جي دي فانس، وبفعل هذا الضغط، أخذ المشهد اللبناني منحى مختلفاً، سواء في المفاوضات اللبنانية ـ الإسرائيلية التي استؤنفت في واشنطن، أم في الحديث عن ترتيبات ميدانية جنوب لبنان برعاية أميركية تفضي إلى تسليم بعض المناطق للجيش اللبناني.

هذا التحول لا يمكن فصله عن صورة المنطقة الأوسع، فإسرائيل، التي خاضت حرباً مفتوحة على لبنان منذ انخراط حزب الله في جولة المساندة لطهران في آذار/مارس 2026، وجدت نفسها أمام قيد سياسي جديد؛ إذ لم يعد القرار العسكري حرّاً كما كان، ولم تعد الجبهة اللبنانية متروكة بالكامل لرغبات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، لذلك لم يكن غريباً أن ترتفع الأصوات الإسرائيلية المحذّرة من «إدخال إيران» إلى الملف اللبناني، أو أن يعبّر قادة عسكريون عن شعورهم بأن قواتهم باتت رهينة حسابات دبلوماسية تتجاوز الميدان نفسه، وفي الجوهر، كانت إسرائيل تواجه للمرة الأولى منذ أشهر حقيقة أن فائض القوة العسكرية لا يكفي دائماً لفرض الوقائع حين تتدخل اعتبارات إقليمية ودولية تعيد ضبط حدود الحركة.

غير أن ما يلفت الانتباه حقاً ليس ما شمله الاتفاق، بل ما استبعده، فبينما أُدرج لبنان ضمن معادلة التهدئة، بقيت فلسطين خارج هذا الإطار، وكأن الحرب عليها ليست جزءًا من حروب المنطقة، أو كأن الدم الفلسطيني لا يدخل في تعريف «كل الجبهات»، وهنا تكمن المعضلة السياسية والأخلاقية معاً: فالإقليم يتحرك، والتوازنات يعاد رسمها، والخرائط الأمنية تتبدل، لكن فلسطين تظل في موقع الاستثناء السلبي، تترك لموازين القوة العارية ولشهية العدوان الإسرائيلي المفتوح.

والحال أن هذا الاستثناء ليس مجرد سهو في النصوص، بل يعكس طبيعة النظام الإقليمي والدولي الذي يدار به الصراع، فمنذ وقف إطلاق النار الذي رعته الولايات المتحدة في غزة في تشرين الأول/أكتوبر 2025، لم تتوقف إسرائيل عن تقويض الاتفاق عملياً، فقتلت مئات الفلسطينيين بعد سريان التهدئة، وارتكبت مئات الخروقات، فيما واصلت تقليص المساعدات وعرقلة الانسحاب من المناطق المتفق عليها، بل وتقدمت قوات الاحتلال إلى ما بعد الخطوط التي كان يفترض أن تتراجع إليها، وهكذا تعاملت إسرائيل مع الاتفاق بوصفه أداة لإعادة التموضع لا التزاماً سياسياً أو قانونياً، مستفيدة من غياب أي إرادة أميركية حقيقية لفرض تنفيذ بنوده.

وتكرر الأمر ذاته في المسار التفاوضي المتعلق بغزة، فبعد مؤشرات أولية أوحت بإمكان البناء على ورقة تفاوضية قدّمها نيكولاي ملادينوف وخلقت مناخاً إيجابياً، عاد المسار إلى الخلف مع طرح ورقة جديدة ردا على ملاحظات حركة حماس بدت أقرب إلى إعادة إنتاج الشروط الإسرائيلية منها إلى تقريب وجهات النظر، وبذلك لم تعد المفاوضات ساحة للبحث عن وقف العدوان أو تخفيف الكارثة الإنسانية، بل مساحة لإدارة الوقت واستنزاف الطرف الفلسطيني المفاوض العاري من غطاء الشرعية سياسياً وميدانياً.

ما تكشفه هذه الوقائع أن الضغط الإيراني، على الرغم من قدرته على فرض حضور لبنان داخل التفاهمات، لم يحاول فرض فلسطين ليس بوصفها مركز الصراع ومفتاح الاستقرار الإقليمي بل لكونها أداة استخدامية وظفتها إيران طيلة العقود الماضية، كما تكشف، في الوقت نفسه، محدودية الدور العربي الرسمي وعجزه عن تحويل حضوره السياسي رغم امتلاكه لمبادرة السلام العربية التي تشكل أساسا لأي حل إقليمي شامل إلى قوة ضغط فعلية لمسار سياسي يضمن الأمن والسلام والاستقرار بالمنطقة، أو تلزم واشنطن وتل أبيب باحترام أي تفاهم لوقف الحرب في قطاع غزة والضفة الغربية. فالقضية الفلسطينية، رغم مركزيتها التاريخية، تبدو اليوم وكأنها مؤجلة في حسابات كثير من الفاعلين، أو موضوعة في خانة الإدارة لا الحل، والاحتواء لا الإنصاف.

ومع ذلك، لا يمكن التقليل من أثر الاتفاق الأميركي ـ الإيراني؛ فهو، من حيث المبدأ، أوقف اندفاعة إسرائيلية كانت تسعى إلى توسيع الحرب وتحويلها إلى مواجهة إقليمية شاملة ضد إيران ولبنان، ووضع حدوداً جزئية لنزعة القوة الإسرائيلية المنفلتة، لكنه يطرح، في المقابل، احتمالاً آخر لا يقل خطورة: أن تلجأ حكومة الاحتلال، بدافع الإحباط من القيود المفروضة عليها في لبنان وإيران، إلى تعويض ذلك بتصعيد أكبر ضد الفلسطينيين، سواء عبر تسريع الاستيطان والضم والتهويد في الضفة، أو مواصلة الإبادة والتطهير في غزة.

من هنا، فإن السؤال الحقيقي ليس فقط: ماذا غيّر الاتفاق الأميركي ـ الإيراني في خرائط النفوذ؟ بل أيضاً: لماذا ما تزال فلسطين خارج أولويات التسويات الإقليمية؟ وأي استقرار يمكن أن يبنى في المنطقة فيما تترك القضية الفلسطينية تحت وطأة الحرب المفتوحة والاقتلاع والإنكار السياسي؟

إن أي ترتيبات أمنية أو سياسية لا تضع فلسطين في مركزها ستبقى ناقصة وقابلة للانفجار في أي لحظة، فالقضية الفلسطينية ليست ملفاً جانبياً في الشرق الأوسط، بل هي العقدة التي تتقاطع عندها كل تناقضات الإقليم: الاحتلال، والهيمنة، والتطبيع، والعنف، وفشل النظام الدولي في إنتاج عدالة حقيقية، ولذلك فإن اختبار أي اتفاق جديد لا يكون فقط في عدد الجبهات التي يهدئها، بل في قدرته على كسر الاستثناء الفلسطيني وإعادة القضية إلى مكانها الطبيعي: بوصفها جوهر الصراع لا هامشه، ومفتاح السلام لا عبئه المؤجل.

استقالة ستارمر: هل يعود «الاضطراب السياسي» إلى أوروبا؟

بقلم: خليل حمد

مع استقالة رئيس الوزراء البريطاني كير ستامر من منصبه بعد أقل من عامين في الحكم، تسجل بريطانيا سقوط سادس رئيس للوزراء في 10 سنوات، أي منذ خروجها من الاتحاد الأوروبي، وهي أرقام تؤكد بأن الدوران المتسارع للسلطة يسجل معدلا غير مسبوق في تاريخ البلاد، وربما يقول إن الأزمات التي تسبب فقدان الشرعية المتتالي لا تزال قائمة، ما يطرح السؤال الأعمق: هل يمكن لتغيير الأشخاص أن يحل الأزمات السياسية؟ بمعنى آخر: هل تكمن المشكلة في الأشخاص أم في السياسات؟!

في أزمة استقالة ستارمر الحالية وأسبابها العوامل عديدة، وللمفارقة، معظمها ترتبط بأسباب وصوله السريع إلى زعامة حزب العمال البريطاني ومن ثم إلى رئاسة الحكومة. وصل الرجل بعد وعود بعناوين براقة، أبرزها إرساء حكومة خدمات عامة ومراجعة الإنفاق الحكومي، واقتراح صيغ اقتصادية لبريطانيا ما بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي لإنهاء الانعكاسات السلبية لخروجها من منطقة اليورو. كل هذه الوعود ذهبت أدراج الرياح، مع قرارات حكومية بتخفيض المعونات الاجتماعية، ما أدى إلى جانب أسباب أخرى إلى انحدار الخدمات العامة، ناهيك عن الخطط الرسمية بزيادة الميزانيات الدفاعية. مجمل هذه القرارات التي يبدو وكأنها تحمل الطابع الداخلي ما هي إلا انعكاسات لسياسات خارجية أثرت على المواطن البريطاني وبالتالي على مصير ستارمر السياسي.

قضية تعيين بيتر ماندلسون سفيراً في واشنطن على الرغم من فشله في اختبارات الكفاءة الأمنية للمنصب، وافتضاح علاقة السفير الجديد بفضائح إبستين وتسريبه معلومات تضر بالتجارة البريطانية، عامل آخر ساعد بالوصول إلى نهاية ولاية ستارمر.

وبينما تركز التفسيرات الرسمية على تراجع شعبية الحكومة والخلافات داخل حزب العمال، فإن قراءة أوسع للمشهد تسمح بربط الاستقالة بسياق دولي أكثر تعقيداً، فمنذ سنوات، تواجه الاقتصادات الغربية تحديات متراكمة ناجمة عن سياسات مالية ونقدية توسعية، وعن العقوبات الاقتصادية المتبادلة التي اتخذها الغرب وسيلة لإخضاع أو معاقبة الدول المختلفة عنه سياسياً، كما ضد روسيا أو إيران مثلاً، و الحروب التجارية، وأبرزها مع الصين، والتوترات الجيوسياسية حول مصادر الطاقة أو جغرافية مرورها.و التعرفة الجمركية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب لعبت دورها أيضاً، أحوال الاقتصاد في بريطانيا ليست استثناء عن هذا السياق العام، وبالتالي خلق المشهد أزمة في تكاليف المعيشة وتراجعاً في الثقة بقدرة الحكومة على تحقيق تحسن اقتصادي ملموس، كما أن تعنت حكومة ستارمر في التزامها بالاستراتيجيات التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية زاد من الغضب والنقمة الشعبية، وأدى بطبيعة الحال إلى النتائج التي وصل إليها ستارمر.

أبرز هذه الاستراتيجيات الأمريكية والغربية هي الحرب في أوكرانيا، والموقف الذي لا يزال عاجزاً عن إيجاد حل لهذه القضية. ورغم التباين بين الموقف الأمريكي والموقف الغربي في التفاصيل، إلا أن الاستراتيجية العامة لا تزال تعتبر روسيا الخطر الأكبر على أوروبا، ما فرض أن يتحول الدعم الغربي لكييف إلى ما تسميه الحكومات الغربية، ومنها البريطانية، ضرورة أمنية. إلا أن الكلفة الاقتصادية والسياسية للحرب ازدادت مع مرور الوقت، وأدت إلى مزيد من الإنفاق العسكري على شكل تمويل لكييف أو بحث عن حلول دفاعة خاصة بالقارة الأوروبية مع تلويح واشنطن بسحب مظلتها الدفاعية، هذا بدوره انعكس على الأرقام الاقتصادية وخلق مزيداً من الضغوط على مواطني الطبقة الوسطى، وهم الشريحة الأعم في بريطانيا.

كذلك فإن الحرب المفتوحة والمستمرة في أقص الشرق الأوروبي، والتعاطي الغربي بمنطق «العقوبات» مع موسكو أدى إلى اضطراب في أسواق الطاقة في أوروبا عموماً. ورغم أن بريطانيا لم تكن تعتمد على الغاز الروسي بأكثر من 4% من احتياجاتها، إلا أن اضطراب أسواق الطاقة والارتفاع الهائل في أسعار الغاز في عموم منطقة اليورو والدول المجاورة لبريطانيا أثرا بطبيعة الحال على الأسواق البريطانية.

الحرب التي بدأتها واشنطن وتل أبيب على إيران أثرت بدورها كثيراً على الواقع الاقتصادي في بريطانيا، التي تستورد كميات كبيرة من الغاز القطري، وبالتالي كان لإغلاق مضيق هرمز دور محوري في تعزيز الأزمة الاقتصادية التي تعانيها لندن.

الموقف الهزيل والمتردد لستارمر فيما يتعلق بالحرب والضغط لإيقافها ساهم في سقوطه السريع ربما.

كما لا يمكن إغفال تأثير الموقف اللا أخلاقي الذي اتخذه ستارمر وحكومته تجاه حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، ووصول الأمر بهم إلى تبرير جرائم الاحتلال بالقتل أو الحصار الخانق، عن السياق العام لرأي واسع في الشارع البريطاني يرفض هذه الجرائم وينتقد داعميها، وربما يكون هذا أحد الأسباب التي أفضت إلى الاستقالة والاضطراب السياسي في حزب العمال والحكومة البريطانية.

من هذا المنظور إذاً، يمكن اعتبار استقالة ستارمر تعبيراً عن أزمة أعمق من مجرد تراجع شعبية شخصية أو خلافات حزبية، فهي تعكس الصعوبات التي تواجهها الحكومات الغربية عموماً، والبريطانية خصوصاً، في التوفيق بين الالتزامات الدولية المتزايدة وبين المطالب الداخلية بتحسين مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تتضمن الوعود الانتخابية والشعارات التي يسوّقها المسؤولون الغربيون لجمهورهم.

البيئة الدولية المضطربة لعبت دوراً مهماً في المشهد البريطاني الحالي، وهو ما يعتبره البعض أحد نتائج مرحلة انتقالية تشهدها الدول الغربية عموماً، وهو ما ركزت الصحف الألمانية مثلاً في تعليقها على الاستقالة، محذرة من أن «الوجوه الجديدة لا يمكنها حل المشاكل القديمة»، فهذا النوع من «التسطيح السياسي» لا يؤدي إلى معالجة جذور المشكلات المعقدة بل قد يكون له نتائج عكسية تُضعف الأحزاب بذاتها وتُفقد الناخب ثقته بالمؤسسة السياسية ككل، واستمرار حالة الاضطراب السياسي في البلاد.

لكن أياً من المعلقين أو السياسيين البريطانيين أو الأوروبيين لم يطرح حلاً جدياً للأزمات التي أدت إلى هذه النتائج، وعليه فإن الأيام القادمة على ما يبدو قد تشهد مزيداً من التحديات الاقتصادية والجيوسياسية الدولية التي من شأنها أن تجعل قدرة الحكومات الغربية على إدارة الأزمات الداخلية والخارجية أكثر صعوبة. ومن شأنها أيضاً أن تعيد طرح السؤال الأكبر: هل تمثل استقالة ستارمر حالة بريطانية خاصة، أم أنها مؤشر على أزمة أوسع تطال النموذج السياسي والاقتصادي الغربي في ظل التحولات الكبرى التي يشهدها النظام الدولي؟

هدنة ملغومة

بقلم: محمد علوش

لم يعد الاشتباك الأميركي ـ الإيراني نزاعاً تقنياً حول نسب التخصيب وآليات الرقابة النووية، ولا تنافس تقليدي على النفوذ في الشرق الأوسط، بل بات تعبيراً مكثفاً عن أزمة أعمق تضرب بنية الهيمنة الأمريكية نفسها، في لحظة يتفلّت فيها الإقليم من خرائط الضبط القديمة، وتتراجع فيها قدرة واشنطن على فرض إرادتها بوصفها القوة الوحيدة القادرة على الحسم، وفي قلب المشهد، يتكشف الدور الوظيفي لإسرائيل بوصفها الذراع المتقدمة لمشروع إعادة هندسة المنطقة بالقوة، لا باعتبارها حليف إقليمي، بل أداة دائمة لإنتاج الحروب وإعادة ترتيب موازين القوى بما يضمن استمرار التفوق الأميركي ـ الإسرائيلي.

من هذه الزاوية، لا يمكن النظر إلى العدوان على إيران بوصفه رداً عسكرياً على «تهديد» مزعوم، بل محاولة لإعادة رسم قواعد الاشتباك في المنطقة وفرض تسوية كبرى بالقوة، تعيد تثبيت موقع الولايات المتحدة وحلفائها في لحظة اختلال دولي متسارع، غير أن ما تكشّف سريعاً هو أن واشنطن استطاعت إشعال الحرب، لكنها لم تستطع التحكم بمساراتها أو ضمان نتائجها السياسية، وهنا بالضبط تتبدى الأزمة: فالقوة العسكرية، مهما بلغت كثافتها، لا تنتج بالضرورة إنجازاً سياسياً مستقراً، ولا تتحول تلقائياً إلى تسوية قابلة للحياة.

هذا هو المأزق الذي وجدت إدارة دونالد ترامب نفسها فيه، فالرجل الذي قدّم نفسه بوصفه رجل «الصفقات» لم ينجح في تحويل العدوان إلى صفقة واضحة المعالم تكرّس ما ادعى أنه حققه بالقوة، وبدلاً من اتفاق حاسم، انتهى المشهد إلى «مذكرة تفاهم» رخوة وملتبسة، تصلح لإدارة الغموض أكثر مما تصلح لحسم النزاع، فقد تركت لكل من واشنطن وطهران هامشاً واسعاً لتفسير بنودها وفق حاجاته الداخلية وحساباته التفاوضية المقبلة، بما يجعلها أقرب إلى هدنة مؤقتة منها إلى تسوية نهائية.

لقد انطلقت الإدارة الأمريكية، على ما يبدو، من تصور مبسط وخطير في آن: إمكان إخضاع إيران عبر الجمع بين الصدمة العسكرية والإغراء الاقتصادي؛ أي توجيه ضربة قاسية تحدث خلخلة في بنية القرار الإيراني، وتستنزف قدراته العسكرية والاقتصادية، ثم تدفعه إلى القبول بتسوية تقيّد برنامجه النووي، وتعيد ضبط دوره الإقليمي، وتفتح الاقتصاد الإيراني أمام الرأسمال الأميركي، لكن هذا التصور أغفل حقيقة أساسية: أن الدول لا تقاس فقط بحجم ما تتلقاه من ضربات، بل أيضاً بقدرتها على امتصاصها، وإعادة توزيع أثمانها على خصومها، وتحويل التهديد نفسه إلى أداة تفاوض مضادة.

وهذا ما فعلته إيران، فمنذ اللحظة الأولى، تعاملت مع العدوان باعتباره اختباراً استراتيجياً يمس مكانتها الإقليمية وبقاء نظامها السياسي، لا مجرد جولة عسكرية محدودة، لذلك، لم يقتصر ردها على الدفاع المباشر، بل انصرف إلى رفع كلفة الحرب إلى أقصى حد، وفتح الباب أمام احتمال توسيع الاشتباك ليطال شرايين الطاقة والملاحة والتجارة الدولية، وهنا ظهرت نقطة التحول الحاسمة، فالحرب التي أرادتها واشنطن أداة ضغط على طهران، سرعان ما حملت في داخلها عناصر تهديد للاقتصاد العالمي نفسه، فتعطيل حركة النفط أو تهديد الملاحة في الخليج ومضيق هرمز لا يعني إنهاك إيران وحدها، بل يعني أيضاً زعزعة الأسواق ورفع كلفة المواجهة على الولايات المتحدة وحلفائها.

لهذا، لم تدخل طهران المفاوضات من موقع المنكسر، كما أرادت واشنطن، بل من موقع الطرف القادر على الصمود والمناورة ورفع سقف مطالبه، وقد استفادت من إدراكها أن خصمها ليس في وضع يسمح له بإطالة أمد الحرب إلى ما لا نهاية، لا بسبب الكلفة العسكرية والاقتصادية فحسب، بل أيضاً بفعل الضغوط السياسية المتنامية داخل الولايات المتحدة نفسها، ومن هنا، يمكن قراءة «مذكرة التفاهم» بوصفها ثمرة توازن قلق بين حاجتين متعارضتين: حاجة واشنطن إلى الخروج من المأزق من دون هزيمة ظاهرة، وحاجة طهران إلى تثبيت قدرتها على الصمود وانتزاع مكاسب سياسية واقتصادية من دون أن تبدو في موقع المتراجع تحت النار.

غير أن العقدة الحقيقية لم تحل، بل أُعيد تأجيلها إلى ساحة التفاوض المقبلة، وهي العقدة النووية تحديداً، فهنا يتكثف الصراع الحقيقي بين الطرفين، وهنا أيضاً تتحدد قيمة الحرب وجدوى التفاوض، فالولايات المتحدة، وترامب خصوصاً، لا يستطيعان سياسياً القبول باتفاق يبدو أقل تشدداً من اتفاق عام 2015، ولذلك ستدفع واشنطن نحو إجراءات ملموسة تتعلق بتقليص مخزون اليورانيوم المخصب، وتجميد التخصيب عند مستويات محددة، وتوسيع آليات الرقابة والتفتيش، بما يتيح لترامب تسويق الاتفاق بوصفه إنجازاً يفوق ما حققه سلفه.

في المقابل، لن تنظر إيران إلى ملفها النووي بوصفه مسألة تقنية قابلة للمساومة المجردة، بل بوصفه عنواناً للسيادة وورقة ردع وموقعاً تفاوضياً متقدماً، لذلك، فإن أي تنازل جوهري لن تقدمه إلا مقابل ثمن ثقيل: رفع فعلي للعقوبات، والإفراج عن الأموال المجمدة، وفتح المجال أمام التعافي الاقتصادي، وربما انتزاع تفاهمات غير معلنة تتصل بدورها الإقليمي وحدود الضغط الأميركي في ملفات الجوار.

لكن المشهد يزداد تعقيداً إذا قرئ من زاوية إسرائيل، التي لم تنظر إلى الحرب على إيران بوصفها وسيلة لتعديل سلوكها النووي فحسب، بل بوصفها فرصة لإحداث كسر استراتيجي شامل في بنية الخصم الإيراني وتقويض دوره الإقليمي، ولهذا، فإن أي تفاهم أميركي ـ إيراني لا يفضي إلى هذه النتيجة سينظر إليه في إسرائيل بوصفه تسوية ناقصة، أو تراجعاً عن الأهداف الأصلية للحرب، ومن هنا، ستبقى إسرائيل عاملاً تخريبياً ضاغطاً باتجاه توسيع الاشتباك أو تفجير ساحات جديدة إذا رأت أن التفاهم الجاري يحد من قدرتها على فرض شروطها في الإقليم.

ولا تنفصل القضية الفلسطينية عن هذا المشهد، بل تقع في صميمه، فالحرب على إيران، كما غيرها من الحروب الأمريكية ـ الإسرائيلية في المنطقة، ترتبط بمحاولة إعادة ترتيب الشرق الأوسط على نحو يضمن أمن إسرائيل وتفوقها، ويضعف كل القوى الرافضة لهذه المعادلة، ومن هنا، فإن تصعيد المواجهة مع إيران لا ينفصل عن السعي إلى خلق بيئة إقليمية أكثر ملاءمة لاستكمال حرب الإبادة على الشعب الفلسطيني، ومواصلة تصفية قضيته الوطنية عبر القتل والحصار والتجويع والتهجير، وما يجري في غزة والضفة والقدس ليس هامشًا في هذه الصورة، بل مركزها السياسي والأخلاقي.

وعليه، لا تبدو «مذكرة التفاهم» الحالية سوى هدنة ملغومة، قابلة للانفجار عند أول اختبار جدي، فالمفاوضات النووية مرشحة للتعثر، والتيارات المتشددة في إيران لن تمنح أي تنازل مجاني شرعية داخلية، وإدارة ترامب قد تعود إلى لغة الابتزاز إذا شعرت بأن الوقت لا يعمل لصالحها، فيما ستواصل إسرائيل لعب دور المخرّب الدائم لأي مسار لا يحقق لها كسراً استراتيجياً واضحاً، لذلك، فإن ما نشهده ليس بداية سلام، بل إعادة تموضع مؤقتة فوق فوهة صراع لم تمسّ أسبابه العميقة بعد: الهيمنة الأمريكية، والعدوان الإسرائيلي، وغياب العدالة للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة.

البيادق لا تختار الملوك: (إسرائيل) وإيران في لعبة الشطرنج الأمريكية

بقلم: نسيم قبها

في عالم العلاقات الدولية، حيث تتقاطع المصالح وتتصارع الإرادات، تظل الحقيقة الأكثر إزعاجًا للساسة والجماهير على حد سواء هي أن الدول لا تعرف الولاءات الأبدية، بل المصالح المتغيرة.

وهنا تكمن المفارقة الفلسفية العميقة: بينما يصرّ القادة (الإسرائيليون)، وفي مقدمتهم بنيامين نتنياهو، على بناء خطابهم السياسي على فرضية «العلاقة الخاصة» مع أمريكا، فإن الواقعية السياسية بمنظورها المكيافيلي تؤكد أن الدولة العظمى لا ترى الدولة الصغرى أداة قابلة للاستخدام والتوظيف، ثم للإهمال والتجاوز عند أول تعارض مع المصلحة الذاتية.

هذه الورقة تحاول تفكيك العلاقة الأمريكية - (الإسرائيلية) من خلال عدسة فلسفية سياسية، مركزة على أن (إسرائيل) وإيران ليستا في التحليل النهائي سوى لعبة شطرنج في رقعة المصالح الأمريكية، حيث القطع تتحرك وتُضحى بها وفقًا لحسابات استراتيجية باردة.

أولًا: المذهب الواقعي وتجليات «أمريكا أولًا»

إن المذهب الواقعي في العلاقات الدولية، كما صاغه كبار المنظرين مثل هانز مورغنثاو وريموند آرون، يقوم على فكرة أن الدول تتصرف وفقًا لمصالحها المحددة بقوة، وليس وفقًا للمبادئ الأخلاقية أو الالتزامات التحالفية. وهذا ما يجسد شعار «أمريكا أولًا» في جوهره الفلسفي؛ فهو ليس شعار انتخابي، بل تعبير عن فلسفة سياسية كاملة ترى أن أي تحالف مهما كان تاريخيًا وعاطفيًا، يجب أن يُخضع للاختبار العملي للعائد الاستراتيجي.

إن تصريح ترامب بأن (إسرائيل) كانت ستُدمّر لولاه، هو تأكيد صريح لهذه الرؤية: أمريكا هي الفاعل، وإسرائيل المفعول به. فمن منظور واشنطن، (إسرائيل) لم تكن يومًا شريكًا ندًا، بل كانت مشروعًا جيوسياسيًا أمريكيًا، تأسس لحماية المصالح النفطية في المنطقة، وضمان توازن قوى يخدم الهيمنة الغربية. وكما يقول الفيلسوف توماس هوبز في كتابه «الطاغوت»: «الإنسان ذئب لأخيه»، لكننا في عالم السياسة الدولية يمكننا إعادة الصياغة: «الدولة العظمى ذئب للدولة الصغرى» عندما تتعارض المصالح.

ثانيًا: (إسرائيل) كأداة لا كغاية المفارقة الفلسفية التي يعيشها القادة الصهيونيون هي أنهم يظنون أنفسهم شركاء في صنع القرار، بينما هم في الحقيقة مجرد أدوات تنفيذية. هذا الوهم يذكرنا بمفهوم «الوعي الزائف» عند الفيلسوف كارل ماركس، حيث تعتقد الجماعة أنها تتحكم في مصيرها، بينما هي في واقع الأمر خاضعة لقوى اقتصادية وسياسية أكبر منها.

إن الهجوم المشترك على إيران، والذي عارضه ثلثا الشعب الأمريكي، ثم الاتفاق المنفرد بين واشنطن وطهران، يكشفان هذه الحقيقة بوضوح: أمريكا تستخدم (إسرائيل) كورقة ضغط، تتجاوزها عندما تحين لحظة الصفقة. وهذا ليس خيانة بالمعنى الأخلاقي، بل براغماتية سياسية خالصة، تذكرنا بمقولة نيكولو مكيافيلي: «إن الأمير الحكيم يجب أن يبني سياسته على ما يمكن تحقيقه واقعيًا، لا على ما ينبغي أن يكون مثاليًا».

(فإسرائيل)، في هذا السياق، هي بمثابة «الرافعة» التي ترفع بها أمريكا أثقالها في المنطقة، ثم تتركها جانبًا عندما لا تعود الحاجة إليها. أما إيران، فهي «الخصم المدبّر» الذي يُبقى على قيد الحياة بقدر ما يخدم أغراض أمريكا في إبقاء المنطقة في حالة من التوازن الهش.

ثالثًا: النسبية الأخلاقية في السياسة الخارجية الأمريكية

المقالات التحليلية التي تتحدث عن «العلاقة الخاصة» بين أمريكا و(إسرائيل) تغفل عن حقيقة فلسفية أساسية: الأخلاق في السياسة الدولية نسبية، وغير مطلقة. فما يعتبر خيانة (لإسرائيل)، قد يكون من منظور أمريكي تصرفًا أخلاقيًا لأنه يحمي حياة الجنود الأمريكيين، أو يضمن استقرار أسعار النفط، أو يفتح أسواقًا جديدة للسلاح الأمريكي.

إن اتفاق أمريكا مع إيران هو تجسيد لهذه النسبية الأخلاقية. فمن ناحية، كان الخطاب الأمريكي الرسمي طوال سنوات يصف إيران بأنها «دولة مارقة» و»راعية للإرهاب». لكن عندما تغيرت المصالح، تغير الخطاب، وأصبحت إيران شريكًا في الاتفاق. هذه المرونة الأخلاقية هي التي جعلت الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه يصف الأخلاق بأنها «إرادة القوة»، وأن القوي هو من يخلق قيمه الخاصة، بينما يلتزم الضعيف بقيم الآخرين.

وهذا ينطبق تمامًا على (إسرائيل)، التي كانت دائمًا في موقع الضعيف أخلاقيًا وسياسيًا، لأنها بحاجة إلى أمريكا أكثر من حاجة أمريكا إليها. ومن هنا، فإن غضب نتنياهو من الاتفاق مع إيران هو غضب المستضعف الذي يكتشف أنه كان مجرد وقود في محرك المصالح الأمريكية، وليس سائق هذه المحرك.

رابعًا: التحولات الجيلية وسقوط الأسطورة

الاستطلاعات التي تشير إلى تراجع الدعم الشعبي الأمريكي (لإسرائيل)، وخصوصًا بين الأجيال الشابة من الجمهوريين، تعكس تحولًا فلسفيًا في الوعي الجماعي الأمريكي. فجيل ما بعد الحرب الباردة لم يعد يرى العالم من خلال عدسة ثنائية قطبية (معسكر الحرية مقابل معسكر الشيوعية، أو الديمقراطية مقابل الديكتاتورية)، بل من خلال عدسة نفعية عملية: ما الفائدة التي تعود على أمريكا من هذا التحالف؟

هذا التحول يمكن قراءته من خلال فلسفة البراغماتية الأمريكية، كما صاغها ويليام جيمس وجون ديوي، التي ترى أن الحقيقة هي ما يعمل ويفيد، وليس ما يتوافق مع مبادئ مجردة. بالنسبة لجيل الألفية الأمريكي، (إسرائيل) لم تعد تقدم فائدة واضحة، بل أصبحت تظهر كمصدر للصراعات التي تكلف أمريكا أموالًا وأرواحًا، دون عائد استراتيجي واضح.

وفي المقابل، فإن إيران، التي كانت حتى وقت قريب شيطانًا مطلقًا في الوعي الأمريكي، بدأت تظهر كدولة يمكن التعامل معها، خصوصًا عندما تكون الصفقة الاقتصادية أو الأمنية مجزية. هذا التحول في الوعي يذكرنا بمفهوم «الآخر» عند الفيلسوف إيمانويل ليفيناس، حيث يُبنى الآخر على أساس الاختلاف، لكن وعي الذات قد يتغير عندما تتغير المصالح، فيصبح الآخر شريكًا بدلًا من عدو.

خامسًا: الاستثنائية الأمريكية كغطاء للمصالح

لا يمكن فهم السياسة الأمريكية تجاه (إسرائيل) وإيران دون

تحليل مفهوم «الاستثنائية الأمريكية»، الذي يقول إن لأمريكا دورًا خاصًا في التاريخ، ومسؤولية أخلاقية تجاه العالم. هذا المفهوم، الذي صاغه أليكسي دو توكفيل في القرن التاسع عشر، أصبح اليوم مجرد غطاء أيديولوجي لمصالح أمريكية بحتة.

فمن ناحية، تستخدم أمريكا خطاب الاستثنائية لتبرير دعمها (لإسرائيل) باعتبارها «الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، ومن ناحية أخرى، تستخدم نفس الخطاب لتبرير التعامل مع إيران عندما يكون ذلك مفيدًا، بحجة أن أمريكا «تسعى للسلام». لكن الحقيقة، كما يرى الفيلسوف ميشال فوكو، أن الخطابات هي أدوات للسلطة، وليست تعبيرًا عن حقائق موضوعية.

إن أمريكا، من خلال خطاباتها المتغيرة، تمارس ما يمكن تسميته بـ«السيادة الخطابية»، حيث تعيد تعريف من هو الصديق ومن هو العدو وفقًا لجدول أعمالها الخاص. (إسرائيل) كانت صديقًا عندما كانت أداة فعالة، وستصبح عبئًا عندما تفقد هذه الفعالية. أما إيران، فكانت عدوًا عندما كانت عقبة، وستصبح شريكًا عندما تكون ممرًا للمصالح.

سادسًا: (إسرائيل) بين التبعية والاستقلال الوهمي

إن تصريحات نتنياهو الأخيرة عن رغبته في إنهاء الاعتماد على المساعدات العسكرية الأمريكية، وإنهاء التبعية خلال عقد، تعكس وعيًا متأخرًا بحقيقة التبعية. لكن السؤال الفلسفي المطروح: هل يمكن لدولة طارئة بحجم (إسرائيل) ، في محيط معادٍ ومعقد، أن تحقق استقلالًا حقيقيًا عن أمريكا؟ الإجابة، في ضوء الواقعية السياسية، هي لا.

العلاقة بين أمريكا و(إسرائيل) تذكرنا بمفهوم «الهيمنة» عند أنطونيو غرامشي، حيث تمارس الدولة المهيمنة سلطتها ليس فقط بالقوة المادية، بل بتشكيل وعي التابعين وقبولهم بالتبعية. نتنياهو ظل طوال سنوات يروي (للإسرائيليين) قصة «العلاقة الخاصة» حتى أصبحت حقيقة لا تقبل الجدل في وعيهم الجمعي. لكن عندما كشفت أمريكا أوراقها، واكتشف (الإسرائيليون) أنهم كانوا مجرد بيادق، أصبح الأمر أشبه بصدمة الفلسفي: اكتشاف أن العالم ليس كما صوره لنا الخطاب السياسي.

تأملات في اللعبة الأبدية

في النهاية، تبقى الحقيقة الفلسفية الأكثر إيلامًا (لإسرائيل) وإيران على حد سواء: كلتاهما ليستا إلا أدوات في لعبة المصالح الأمريكية، وأن واشنطن لا تبني سياستها على أسس أخلاقية أو تحالفات أبدية، بل على حسابات باردة للقوة والمصلحة.

وهنا نجد أنفسنا أمام سؤال أخلاقي وسياسي كبير: هل يمكن للدول الصغيرة أن تحقق استقلالًا حقيقيًا في عالم تسوده قوى كبرى؟ الإجابة، وفقًا للفلسفة السياسية الواقعية، هي بالكاد. ففي عالم مثل عالمنا، حيث الفوضى هي القاعدة والسيادة نسبية، تظل الدول الصغيرة أسيرة للعبة الكبار، ما لم تكتسب قوة ذاتية، أو تتحد في كيانات إقليمية قادرة على الموازنة.

أما أمريكا، فستبقى وفية لمبدأها الأسمى: مصلحتها أولًا، وكل الآخرين، مهما كانت أواصر العلاقة، هم مجرد قطع في رقعة شطرنج لا تعرف الرفق، بل تعرف الكش والكش مات.

بين الاتفاقات الإقليمية والتحولات الدولية.. كيف نستعيد مكاننا على طاولة القرار؟

بقلم: ليالي قديح

في كل مرة تشهد المنطقة اتفاقاً أو تفاهمات كبرى بين القوى الإقليمية والدولية، يطرح الفلسطينيون السؤال ذاته: أين فلسطين؟ ولماذا تغيب قضيتنا عن طاولة القرار رغم أنها كانت لعقود القضية المركزية في الشرق الأوسط؟

شهدت الأشهر الأخيرة سلسلة من التحولات السياسية المتسارعة، كان أبرزها التفاهمات الأمريكية الإيرانية والجهود الدولية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بعد سنوات من الحروب والأزمات. لكن اللافت أن القضية الفلسطينية لم تكن حاضرة بالقدر الذي ينسجم مع حجم المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، ولا مع مكانتها التاريخية في وجدان الشعوب العربية والعالمية.

هذا الغياب لا يعني أن فلسطين فقدت أهميتها، بل يكشف حقيقة أن الدول تتحرك وفق مصالحها الوطنية أولاً. فالدول الكبرى تبحث عن الاستقرار الاقتصادي وأمن الطاقة وطرق التجارة، بينما تسعى القوى الإقليمية إلى تعزيز نفوذها وحماية مصالحها الاستراتيجية. وفي خضم هذه الحسابات المعقدة، قد تتحول القضية الفلسطينية إلى ملف مؤجل أو ورقة تفاوضية بدلاً من أن تكون أولوية سياسية. لكن تحميل المسؤولية للعوامل الخارجية وحدها لا يكفي. فالفلسطينيون أنفسهم مطالبون بمراجعة واقعهم الداخلي. فالانقسام السياسي المستمر منذ سنوات طويلة أضعف الموقف الفلسطيني، وقلل من قدرة المؤسسات الوطنية على التأثير في الأحداث الإقليمية والدولية. وعندما يغيب الصوت الفلسطيني الموحد، يصبح من السهل على الآخرين اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل فلسطين دون مشاركة فلسطينية حقيقية.

إن استعادة المكانة الفلسطينية تبدأ من الداخل. فالوحدة الوطنية ليست شعاراً سياسياً، بل ضرورة وجودية لحماية المشروع الوطني. كما أن تجديد الشرعيات عبر انتخابات ديمقراطية شاملة، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس الشراكة والتمثيل الحقيقي، يشكلان خطوة أساسية نحو استعادة ثقة الشعب الفلسطيني والعالم.

وفي الوقت نفسه، يجب الاستثمار في التحولات التي يشهدها النظام الدولي. فالعالم لم يعد أحادي القطب كما كان في العقود الماضية، وهناك قوى دولية صاعدة تبحث عن دور أكبر في السياسة العالمية. وهذا يتيح للفلسطينيين فرصاً جديدة لتوسيع دائرة الدعم السياسي والقانوني والدبلوماسي لقضيتهم العادلة.

لقد أثبت التاريخ أن الشعوب التي تتمسك بحقوقها وتنجح في تنظيم صفوفها لا يمكن تجاوزها إلى الأبد. وربما تكون أكبر رسالة يمكن استخلاصها من التحولات الحالية هي أن مستقبل فلسطين لن يصنعه الآخرون وحدهم، بل يصنعه الفلسطينيون أولاً من خلال وحدتهم، ومؤسساتهم، وقدرتهم على تحويل قضيتهم من ملف يُناقش في غيابهم إلى قضية يفرضون حضورها على جميع طاولات القرار. فلسطين ليست قضية إنسانية فقط، وليست مجرد بند في أجندة المفاوضات الإقليمية، بل هي قضية شعب يناضل من أجل الحرية والكرامة وتقرير المصير. وكل مشروع للسلام أو للاستقرار في المنطقة لن يكون مستداماً ما لم يعترف بهذه الحقيقة ويترجمها إلى حقوق ملموسة على أرض الواقع.

الكل يعلن الانتصار.. والجنوبيون يدفعون الثمن

بقلم: د. فريد إسماعيل

مع الإعلان عن الوقف الهش لإطلاق النار في لبنان، ورغم التحذيرات المتكررة والدعوات لعدم توجه المواطنين جنوبا، توجهت أعداد نحو بعض القرى التي اعتقدوا أنها اصبحت نسبيا بمنأى عن الخطر لتفقد منازلهم وارزاقهم التي اجبروا على مغادرتها بسبب صواريخ ست اشعلت حربا مدمرة ثأرا للمرشد. فوجدوا أنفسهم أمام مشهد قاس: منازل مدمرة، قرى خالية، ومستقبل غامض. والمفارقة المؤلمة أن كل أعلن «الانتصار» بينما المواطن البسيط يتفقد ركام بيته ويبحث عن صورة ما تحفظ له ذكرياته أو قطعة أثاث نجت، بعد أن اسقطت هذه الحرب أحلامه بمستقبل زاخر. لم تكن تلك عودة فعلية، فآلاف العائلات وجدت نفسها بلا سقف وغالبيتهم لم يتمكنوا من الوصول، ما خلف أزمة هوية وانتماء ونزوح طويل الأمد، إذ يشعر الجنوبي أن أرضه وجغرافيا ذكرياته تترك فارغة بينما يتبادل الآخرون اعلانات نصر وهمي تفقد معناها أمام حجم الخسائر. فالجنوبي الذي فقد كل شيء وتحولت بلدته الى ساحة للصدمة، لا يرى في الشعارات السياسية سوى مفارقة بين الخطاب الشعبوي ومعاناته وخسارته لأحلامه، ولم تعد تعنيه كثيرا بيانات المنتصرين والخاسرين التي تملأ الساحات والمنابر. كان ينتظر شيئا أكثر بساطة وإنسانية: العودة إلى منزله وارضه وحياته فيما البيوت التي شيدوها بعرق السنين تحولت إلى ركام، والشوارع التي حفظوا تفاصيلها اختفت معالمها، والأشجار التي زرعوها أضحت جذوعا محترقة. في تلك اللحظة سقطت كل الشعارات، المواطن هو من يدفع دائما الثمن الأكبر للحروب مهما اختلفت الروايات حول النتائج وتبادل الانتصارات. فإسرائيل تحدثت عن تحقيق اهدافها الأمنية، والحزب تحدث عن الصمود ومنع العدو من تحقيق اهدافه، فيما انشغلت القوى السياسية اللبنانية بحساباتها الداخلية وتبادل الاتهامات. وحدهم أبناء الجنوب وقفوا امام الركام يتساءلون عن معنى الانتصار عندما يصبح الإنسان بلا منزل ولا مصدر رزق وبلا ضمانة بأن هذه الكارثة لن تتكرر غدا.

المشهد في الجنوب لا يكشف حجم الدمار العمراني فقط بل أيضا عمق الأزمة اللبنانية لأن الحرب على ارض لبنان تنتهي غالبا بترك المواطنين يواجهون مصيرهم وحدهم، تتراجع الكاميرات وتختفي الوعود وتبدأ رحلة طويلة من الانتظار بين الوعود بالتعويضات وإعادة الاعمار والمساعدات الدولية. وفي كل مرة يطلبون من الناس الصبر والتضحية مجددا وكأنهم يمتلكون رفاهية الانتظار إلى ما لانهاية، سيما وان إسرائيل حولت قرى وبلدات الشريط الحدودي الى «غزة ٢» حيث تم إزالة العديد عن الخريطة. وتحول الجنوب الى ساحة مفتوحة للصراعات الاقليمية والدولية، ولذلك لا يمكن النظر إلى إدراج الملف اللبناني ضمن التفاهمات الأمريكية الإيرانية، بالتوازي مع المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية في واشنطن، إلا من زاوية إدارة الأزمة ومنع انفجارها وليس إنتاج حل جذري ونهائي لها، بسبب تباين الأهداف الاستراتيجية للأطراف. فالولايات المتحدة تسعى الى تثبيت الاستقرار الحدودي ومنع توسع الحرب، وتركز إسرائيل على الأمن ونزع سلاح حزب الله، ولبنان الرسمي يطالب بانسحاب إسرائيلي كامل واحترام السيادة، فيما تنظر إيران الى لبنان ضمن شبكة نفوذها الاقليمية وأوراق التفاوض، هذا التناقض يجعل الوصول إلى تسوية نهائية أمرا بالغ الصعوبة في المدى المنظور، فما يجري في لبنان لا يمكن فصله عن ملفات غزة وسوريا والعلاقات الأمريكية الإيرانية. ولذلك تبدو واشنطن أكثر اهتماما بإدارة التوازنات ومنع الانهيار الأمني الى حين اتضاح صورة النظام الاقليمي الجديد، وهنا يبرز السؤال حول جدوى المفاوضات اللبنانية الإسرائيلية والتي تشكل واحدة من أكثر الملفات حساسية في تاريخ الصراع بين لبنان وإسرائيل، ليس فقط بسبب طبيعة العلاقة بين الطرفين، بل أيضا بسبب تداخل العوامل الاقليمية والدولية المؤثرة في مسارها وإعادة رسم موازين القوى. ورغم هذا الواقع، فإنه لم يكن أمام لبنان خيار سوى الانخراط في التفاوض باعتباره مهما كانت صعوبته يبقى اقل كلفة من استمرار المواجهة التي تستنزفه بشريا واقتصاديا، والهدف تثبيت وقف اطلاق النار ومنع انزلاق البلاد الى حرب جديدة أكثر تدميرا ودموية من المواجهات السابقة، والضغط من اجل انسحاب إسرائيل ووقف الاعتداءات والخروقات المتكررة للسيادة اللبنانية مع تعزيز موقع الدولة كمرجعية وحيدة في ادارة ملف الحرب والسلم والملفات السيادية بعيدا عن تعدد مراكز القرار، وتأمين مناخ أكثر استقرارا يسمح بإطلاق عملية التعافي الاقتصادي وإعادة الاعمار. كذلك يرى لبنان ان الرعاية الأمريكية والدعم الدولي والعربي للمفاوضات يمنحه فرصة لطرح مطالبه بإطار دولي واسع، ويوفر فرصة لتحقيق تفاهمات حول الحدود أو وقف الخروقات مع استبعاد التوصل الى اتفاق شامل بسبب الفجوة الكبيرة بين الاهداف، إذ تضع إسرائيل سلاح حزب الله في صدارة اولوياتها. كذلك فإن غياب الإجماع اللبناني حول طبيعة المفاوضات وحدودها واهدافها يضعف الموقف التفاوضي الرسمي. لكن جدوى المفاوضات هذه لا تقاس بعدد الجولات والبيانات الصادرة عنها، وإنما في قدرتها على إدارة الصراع ومنع تحوله الى حرب مفتوحة، وحماية لبنان واستعادة قراره السيادي بعيدا عن ضغوط الحرب وتوازنات الخارج.

الثابت الوحيد في هذا الصراع هو ان المواطن الجنوبي يبقى وحيدا أمام الركام يحصي خسائره ويبدأ رحلة البحث عن حياة جديدة فوق أرض انهكتها الحروب المتعاقبة، ان سمح له بالعودة.

استعمارٌ يكرهُ نفسه.. أصلُ معاداة السامية

بقلم: تانيا كرجة

طرحتْ الفيلسوفة جوديث بتلر جدليةً حول انقلاب الأنا الكارهة لنفسهَا في كتابها «الحياة النفسية للسلطة»، وهي فكرة تتموضع ضمن مصفوفة فلسفية تُشخّص الاضطرابات النفسية الناتجة عن سياساتِ الإخضاع التي تُنفذّها القوة/ السلطة. وهنا، تُشخّص بتلر ظاهرة انقلاب هذه الأنا، في تشخيصٍ للذات التي تشكلها السلطة، لضمان تبعية الذات لها. وما يثير الدهشة في جدلية بتلر هو سؤالها حول أسبقية الذات والسلطة؟ فالسلطة، حسب بتلر، تجدُ نفسها من خلال الذات التي تُمارسُ عليها سياساتُ الإخضاع والتشكيل الوجودي حسب معاييرها، فلولا وجود الذات لما كانت هناك سلطة في الوجود أصلا! لكن الذات لا تصبح ذاتًا مكتملة الهوية إلّا إذا تخلّصت من تبعيتها للسلطة بحسب هذه الجدلية.

وتنطلق بتلر في جدليتها المبنية على تشخيصٍ نفسيٍ فرويدي، حيث لا يمكن فصل يهودية الطبيب النفسي سيغموند فرويد عن هُويّته المعرفية البنائية في علم النفس الغربي التأسيسي، ويستلهم فرويد تشخيصه من أهم العقد النفسية عند اليهودي، أيّ من ظاهرةٍ تاريخيةٍ اجتماعيةٍ سياسيةٍ في حقبةٍ مهمةٍ في تاريخ اليهود، أي الفترة التي كان يُمارس عليهم النبذ والتهميش في مراحل مبكرة من العصور الوسطى في روسيا تحديدًا، ثم ألمانيا، وهو ما جعل اليهود يكرهون هُويّتهم التي تُجلب لهم التهميش والسخط والكراهية، والتي أصبحت كراهيةً فيما بين اليهود أنفسهم، وجعلتهم يختلقون صفة «اليهودي الكاره لنفسَه» تعبيرًا عن تلك الظاهرة السوداوية والاضطهادية.

يُعيدُ سؤال: من هو اليهودي الكاره لنفسَه؟ التذكير بسؤال: من هو اليهودي الجيد؟ خصوصًا في مرحلة النيوكولونيالية والعولمة المادية.

إذا كانت صفة الكراهية تُشكّل وصمةً دائمةً عند الجماعات المضطهدة على مرِّ التاريخ، فقد تأصلت هذه الوصمة من القوة المهيمنة التي تضطهد الجماعة المختلفة عنها، وتكتبُ التاريخ حسب سرديتها التي تشيرُ إلى روايةِ المنتصر القوي وصاحب الاستحقاق، فتنظرُ القوة المهيمنة إلى نفسها بأنها صاحبة الحق ، بينما تجعل الضعيف ينظر إلى نفسه بأنه الآخر الذي شكّل هويته الضعيفة المهمّشة بسبب ضعفه، لذا تعملُ القوّة المهيمنة على جعلِ هذا الاختلاف مبرّرًا للعنصرية والبربرية التي ترتكبها بحق الآخر المنبوذ، وتجعل من هذا الاختلاف صفةً دونيةً لدى الجماعة المضطهدة، كما تحاولُ القوّة أو السلطة المهيمنة التنصلَ من أيّة مسؤولية عن جرائمها بحقّ المضطهدين، وتلفق عنهم الروايات والسرديات المغلوطة لتجعلَ من الاضطهاد سببًا من أسبابِ التخلّف والكراهية بين أعضاء الجماعة المقهورة، التي يحوّلُ أعضاؤها الغضب إلى انقلابٍ داخلي بين أعضاء الجماعة المهمّشة الواحدة، بدلًا من مقاومةِ القوّة المهيمنة ودحضِ رواياتها المفترَاة.

إحدى الروايات الملفقة في السرديات الاستعمارية أنّ العرب بربريون ولصوص وقطاع طرق، وأنّ حضارتهم انبنتْ بفضلِ الرومان ثم البيزنطيين ثم الصليبيين، وكأنّ العرب بلا قاعدة تراثية وثقافية وحضارية، وأنهّم كانوا قبائل بدوية تهتمُ بالإبل والنساء والماء، ولا سبت لديهم ولا ثلاثاء.

والآن، ما علاقة رواية «اليهودي الكاره لنفسَه» بالمصطلح الشائع جدًا اليوم، وهو معاداة السامية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، يجب أن نتأملَ مسألتين:

الأولى: اضطهاد اليهود الشرقيين الأصليين في فلسطين، وهم يهود السامرة في نابلس يتجذرون في الأرض منذ 8000 سنة، والأقلية اليهودية في الخليل التي تتجذّر من عائلاتٍ يهودية أشكنازية، سكن أفرادها بصفة رعايا في الإمبراطورية العثمانية، وشُرّدوا سنة 1929، واعتبرت أملاكهم أملاك غائبين حسب القانون الأردني المُستحدث في زمنِ الإدارة الأردنية للضفة الغربية، ولاحقًا، انتقلتْ ملكية هذه الأملاك إلى المستوطنين في البلدة القديمة في الخليل، التي يتمركز فيها الحرم الإبراهيمي، ولا أحد يعلم كيف استولى المستوطنون على هذه البيوت، والوجود اليهودي الفلسطيني الأصلاني في الخليل ونابلس قبل الاستيطان الصهيوني يُعرّي ويفضح الحركة الصهيونية

المسألة الثانية: اضطهادُ اليهود في القرن التاسع عشر في روسيا القيصرية وأوكرانيا، حيث ارتكبت مذابح كثيرة هناك، وكذلك اضطهاد اليهود زمن الحكم النازي الألماني.

وهذه شكلت ذريعةً لأجنداتٍ تأسيسية للحركة الصهيونية في أواخر القرن التاسع عشر، وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تشكّل الحركة الصهيونية بشكلٍ رسمي جاء بعد تأسيسِ مستوطنات يهودية في فلسطين، حيث ضمنت الحركة الصهيونية الهجرات الاستيطانية مسبقًا من خلال منظمات أحبّاء صهيون في أوكرانيا. وتشير وثائق إلى التسهيلات التي منحتها الإمبراطورية العثمانية لليهود الروس والأوكرانيين بفضل العلاقات الوطيدة بين روسيا والعثمانيين في ذلك الوقت، في مواجهة التحالف الأوروبي الغربي ضدّ روسيا، ما يعني أنّ الحركة الصهيونية ومنظمات أحبّاء صهيون استغلت طيب العلاقات الدبلوماسية بين العثمانيين والروس، وشرعت بتمويل حركة الهجرة وشراء الأراضي الزراعية في شمال فلسطين بشكلٍ مبدئي.

إنّ القارئ تاريخَ الصراع الروسي الأوكراني الحالي يثير تساؤلًا حول أسباب اتهام أمريكا وإسرائيل كلّ من يعادي ويخالف السياسة الإسرائيلية في الشرق المتوسط بأنّه معادٍ للسامية؟

لقد وصفت الحركة الصهيونية اليهود والأوروبيين المعارضين فكرتها بأنّهم معادون للسامية، والسامية هي اصطلاح يدل على أنّ اليهود والعرب (أصحاب البشرة الحنطية ومتوسطة البياض) من نسلِ سام ابن النبي نوح، وهذا يدل على أنّ وصف معاداة السامية يُقصَد به العرب تحديدًا، من أراد منهم مقاومة المشروع الصهيوني من العرب في باكورة المشروع الاستيطاني، فقد كانت الشتيمة جاهزة: «معادٍ للسامية».

معاداة السامية هي مدلولٌ سياسي وتصنيفي عنصري، لإرغام الأوروبيين والعرب على تأييدِ فكرةِ وطنٍ قومي لليهود، وكأنّه حق شرعي لوجودهم في المنطقة العربية مثل الوجود الأصلاني لأبناء سام العرب، وهو محض اعتقاد وخُرافة تحتايلُ بها الصهيونية على العالم، لصرفِ الوعي نحو تفاصيل تافهة تلغي الوعي بالفكرة الحاضرة السامّة والقاتلة، وهي شرعنة الوجود القومي لليهود في الشام على نظيرٍ من وجود العرب.

كلُّ أشكال الاستعمار حاولت طمس المعالِم الأصلانية للأصول البشرية

يبقى مصطلح السامية قاصرًا عن الإجابةِ عن التساؤل حول أصلِ الجماعات البشرية في شرق آسيا، وأصل الهنود الحمر، فعلى اعتبار أنّ أصحاب البشرة السوداء هم أبناء حام ابن نوح، وأنّ أصحاب البشرة البيضاء والصفراء من نسل يافث بن نوح، وأنّ أصحاب البشرة الحنطية ومتوسّطة البياض من نسل سام بن نوح، فما هو أصل العرق المغولي والهنود الحمر والعرق الأستالي «الأبورجينيز» الذي يرجح أنّه من أصول هندية آسيوية نظرًا لتشابه الصفات الجينية بينهم، وتُثبت الدراسات البيولوجية والأنثروبولوجية أنّهم موجودون في أستراليا منذ 60 ألف سنة، لكن الاستعمار الأوروبي القديم الذي كان يطوف على شكل عصابات قراصنة، وتلاه الاستعمار الكلاسيكي، ثم الاستعمار الحديث، حيث استكشف القارات واستعمرها وأباد أصحابها. كلُّ أشكال الاستعمار حاولت طمس المعالم الأصلانية للأصول البشرية، والادّعاء بأنّ هناك ثلاثة تقسيمات للأعراق البشرية من ثلاث سلالات تابعة لأبناء نوح الثلاثة: سام وحام ويافث، أليس ذلك استخفافًا بالوعي البشري؟

لقد شرّدت العصابات الصهيونية العائلات اليهودية في مدينة الخليل التي كان يبلغ عدد أفرادها في سنة 1929 حوالي 800 نسمة، وقُتِل ما يقارب 70 يهوديا خليليًا في مذبحة واحدة، أمّا من نجا من اليهود فقد ذابت هُويّته في الهُويّة الإسلامية في المجتمع الخليلي، وهذا أسلوب نجاة وبقاء من هولِ المذبحة التي تعرّضوا لها، وبعض من نجى تشرّد في أنحاء متفرقة من فلسطين المحتلة. أمّا يهود السامرة، سكان جبل جرزيم في مدينة نابلس، فقد صمدوا أمام محاولات طمس الهُويّة اليهودية الفلسطينية، وحافظوا على موروثاتهم عن أجدادهم، مقابل أساليب الضغط والإغراء بالجنسية الإسرائيلية ليهود السامرة الذين يعتبرون أنّ إسرائيل الصهيونية كفر، وأنّ هيكل سليمان بني في نابلس «شكيم» وجرى هدمه، بينما هيكل سليمان في القدس هو فكرة تعبّر عن كفرِ الصهاينة بالنسبة ليهود السامرة. إنّ الوجود اليهودي الفلسطيني الأصلاني في الخليل ونابلس قبل الاستيطان الصهيوني يُعرّي ويفضح الحركة الصهيونية، لذا علينا أن نعيد النظر جيّدًا في الفكر الصهيوني الخبيث والواهي، والعلاقات التطبيعية مع الكيان الصهيوني، فكلما بحثنا عن حقيقة الكيان الصهيوني سنجد ادّعاءات ودراسات ووثائق مضلّلة، تحاول أن تكتب التاريخ وتسرده حسب معايير صهيونية بحتة، ولذا آن الأوان لتفكيكها وذرّها كالرماد في وجه أحبّاء صهيون الجدد «الكارهين لأنفسهم»، المتربعين على مناصب ومصالح استعمارية في أمريكا وأوروبا والمطبّعين معهم.

بقلم: عائدة عم علي

الخلاف مع نتنياهو .. فرملة سياسية ام نهايته؟

بين مشاريع تستند إلى فائض القوة العسكرية والتكنولوجية، وشعوب وحركات راهنت على الإرادة والحق تتجدد اليوم في المشهد الإقليمي، بنى المشروع الصهيوني المدعوم أميركياً مقاربته على فرض الوقائع بالقوة، فيما تجارب المقاومة قامت على قناعة بأنّ الإنسان المؤمن بقضيته هو أساس أي معادلة صمود في صراع الإرادات، داخل التاريخ الإنساني القوة المادية، مهما بلغت، تبقى مرتبطة بظرفها الزمني، بينما الفكرة المؤسسة على الحق تمتلك قابلية الاستمرار والتحوّل إلى وعي جمعي يتجاوز الجغرافيا والزمان وصراعا بين مشروعية تستند إلى عدالة القضية، ومنطق يعتمد على التفوق والبطش. هذا يؤكد ان المقاومة شكلت النقطة المفصلية في التاريخ السياسي والعسكري المعاصر لمنطقة الشرق الأوسط والتي دفعت بمجرم الحرب نتنياهو إلى تبني استراتيجية تقوم على فرط القوة العسكرية كأداة وحيدة لإعادة صياغة الواقع الإقليمي، وتحت شعار ترميم «الردع» وتحقيق الأمن المطلق، توسعت رقعة العمليات العسكرية لتشمل جبهات متعددة من غزة إلى لبنان، مروراً بسورية واليمن والضفة الغربية، مخلفةً واقعاً تدميرياً غير مسبوق.

وعلى الرغم من التزامها المطلق بأمن «إسرائيل»، بدأت الولايات المتحدة تستشعر الكلفة الباهظة للمغامرات العسكرية المفتوحة، لكن السعي الأميركي لضبط الإيقاع الإقليمي لا يعكس بأيّ حال تراجعاً عن دعم الحليف الاستراتيجي، بل هو محاولة لإعادة ترتيب الأولويات الدولية لواشنطن، وحماية مصالحها الأوسع في المنطقة من الانزلاق نحو حرب شاملة تستنزف الطاقات والقدرات. واعادة فرملة سياسية دبلوماسية للمشروع التوسعي الذي حاول نتنياهو فرضه بالقوة المفرطة، ووضعِ حدودٍ واضحة لطموحاته التي تجاوزت في كثير من الأحيان الخطوط الحمراء المرسومة دولياً.

في المقابل، ومع تزايد المعطيات التي توحي بصياغة تفاهمات وتوازنات إقليمية جديدة تشترك فيها أطراف دولية وإقليمية متوازنة، يبرز التساؤل الجوهري، هل شارف «مشروع نتنياهو» على نهايته، أم أنّ لمجرم الحرب مشاريع سياسية أخرى لم تكتب فصولها بعد؟ من هنا ومن خلال قراءة تحليلية تشير الى أن نتنياهو الذي استمد قوته وقاعدته الجماهيرية في إسرائيل من قدرته على «إدارة واشنطن». إلا أن الخلافات مع ترامب والاتفاقيات التي أُبرمت مع إيران دون مشاركته أظهرته كزعيم يفقد السيطرة على حلفائه الاستراتيجيين حال تلاشي ورقة النفوذ الأمريكي وأن مستقبله السياسي بات على المحك وأن رحيله لم يعد مجرد احتمال انتخابي، بل قد أصبح ضرورة لفتح الباب أمام تسويات إقليمية أكثر استقرارا، بعد أن كشف الاتفاق بين أمريكا وإيران حدود نفوذه الحقيقي داخل واشنطن، ما يؤكد وفق تحليل ل «نيوزويك» أن الحرب على إيران وما أعقبها من اتفاق أمريكي إيراني أضعفا السردية التي بنى عليها نتنياهو مسيرته السياسية لعقود، والمتمثلة في قدرته على توجيه السياسة الأمريكية بما يخدم الأهداف الإسرائيلية وأن اتفاق الرئيس دونالد ترمب مع إيران «يحطم الأسطورة المركزية لبنيامين نتنياهو»، إذ بنى طوال ثلاثة عقود، صورته باعتباره السياسي الوحيد القادر على «التعامل مع أمريكا».

«نيوزويك» وفي مؤشر على اتساع الفجوة بين نتنياهو والإدارة الأمريكية، تنقل أن الخلاف خرج إلى العلن بشكل غير مسبوق، بعد أن وبّخ ترامب نتنياهو عقب غارة إسرائيلية على بيروت كادت تعرقل مسار الاتفاق. والتحاليل هنا تلخص الى أن الخسارة التي مُني بها نتنياهو لا تتعلق فقط ببنود الاتفاق الأمريكي-الإيراني، بل بانهيار الصورة السياسية التي روّج لها لسنوات طويلة، والتي قامت على كونه القادر على توجيه القرار الأمريكي في الشرق الأوسط. الخطأ الاستراتيجي لنتنياهو حين أراد الذهاب أبعد نحو هندسة الإقليم، بعد أن بلغ وهم القوة ذروته، واعتقاده بأنه الوحيد الذي يرتب عقل الرئيس الأميركي، ويمتلك ممكنات الإطاحة بنظام إيران، وترسيم نفسه ودولته كقوة عظمى حين يُنصِّب نظامًا يختاره هو كما كانت الخطة التي عرضها على ترمب، وبذلك يتحكم بمضيق هرمز وممرات الطاقة ليسيطر ويتحكم بذلك باقتصاد العالم، عدا عن الهيمنة على الإقليم والتسيد على دول المنطقة بعد أن يكون قد حطم القوة الأولى المنافسة ونظامها في طهران. عنجهية نتنياهو تلخص بالقول دائما أن دول المنطقة تطبع مع إسرائيل، ليس بسبب رغبتها بالسلام بل بسبب القوة التي تخشاها، وليس بالضرورة أن يقوم بالحل مع الفلسطينيين ليأتي العرب إلى إسرائيل، وتلك تحولت لنظرية في النقاش العام، الآن يشاهد بنفسه حدود القوة وإعادة ضبط الإقليم ومفاوضات دون أن يسمح له بالمشاركة فيها، بل دون ان يعلم شيئًا عما يدور، ويخشى قرار انسحاب من لبنان. ثمة تساؤلات مشروعة تطرحها مراكز الفكر وصنع القرار عن معضلة القيادة وانتهاء صلاحية نتنياهو السياسية؟ وهل يقود هذا الانسداد في الأفق العسكري إلى معضلة أعمق داخل المحور الغربي والإسرائيلي على حدّ سواء، إذ يتطلب المسار الجديد القائم على التهدئة والتسويات التفكير الجدي في مستقبل القيادة السياسية في «إسرائيل». وعن ترميم الصورة الدولية، هل بات إبعاد نتنياهو عن المشهد ضرورة ملحة لإعادة بناء صورة الكيان على أنه كيان مسالم الصورة التي تضرّرت بشكل غير مسبوق في المحافل الدولية والقانونية؟ وهل ستبحث واشنطن وحلفاؤها عن قيادة «إسرائيلية» جديدة تكون قادرة على الانتقال من لغة الحسم العسكري والاحتلال المستمر إلى لغة الحوار والتفاهمات الإقليمية، بهدف دمج «إسرائيل» في المنظومة الإقليمية الناشئة؟ ام أن نتنياهو الذي أثبت عبر مسيرته الطويلة قدرة فائقة على المناورة واستغلال التناقضات، سيجد ثغرة جديدة لإعادة تسويق مشروعه، مستفيداً من بيئة محلية ترفض التراجع، وتحولات دولية قد تمنحه هوامش حركة جديدة؟

الميدان من يكتب التاريخ، والدرس الأهمّ الذي يبدو أنّ ترامب لم يستوعبه بعد، هو أنّ الدبلوماسية الأميركية، التي تحاول استجداء النتائج بعد الفشل العسكري، محكومة بعجزٍ بنيوي بعد ان أدرك كبار صنّاع القرار في واشنطن أنّ كسر الإرادة في اليمن وإيران محاولة فاشلة، فالقوة التي لا تفهم الميدان محكومة بالهزيمة، سواء في قلب المحيطات أو داخل غرف المفاوضات. وما تعلّمه ترامب ليس «حكمة» تُصلح أخطاءه، بل صدمة استراتيجية ستُجبر إدارته، عاجلاً أم آجلاً، على إعادة تعريف دور أميركا في منطقة قرّرت أخيراً أن تُكتب جغرافيتها بأقلام أصحابها، لا بخرائط المستعمرين.

المشرف العام: د. احمد مجدلاني
رئيس التحرير: حسني شيلو
مدير التحرير: محمد علوش
هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور